"The Impact of deposits and credit facilities on the Safety of Syrian Private Commercial Banks"

Dr. Nouhad E.Nader[*]
Dr. Rami M.Mohammad[**]
Nour L. Danourah[***]

(Received 26 /2 / 2025. Accepted 27 /5 / 2025)

□ ABSTRACT □

This study aimed to study the impact of deposits and credit facilities on the banking safety of the Syrian private commercial banks and their relationship with them. The needed data was collected from the financial statements, and official statistics of the banks under study, which are eleven banks that represented the study sample during the period (2011-2023). For the purposes of analysis, the Pearson correlation coefficient and the simple linear regression model were used to study the relationship between deposits and credit facilities with the banking safety and their impact on it.

The results of the study showed that, there is a very strong statistically significant positive correlation between the deposits ratio (equity/ total deposits) and banking safety in Syrian private commercial banks, there is a weak statistically significant inverse correlation between the credit facilities ratios (net credit facilities/ total assets) and banking safety in Syrian private commercial banks.

The study recommended the need to maintain high and good levels of banking safety in Syrian private commercial banks, to pay attention to investing the bank's sources of funds and balancing them with their uses in a way that contributes to maximizing the bank's returns at the lowest costs due to their important role in raising the bank's performance level and not being exposed to risks, and the research also recommended benefiting from the two models reached by the research and developing them into more advanced models by relying on data for longer periods of time.

Keywords: Banking Safety, Deposits, Credit Facilities.

Copyright **:** Latakia University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor-Department of Business Administration-Faculty of Economics-Latakia University-Syria. dr.nouhadnader@gmail.com**
[**]**Associate Professor-Department of Business Administration-Faculty of Economics- Latakia University-Syria. ramimoha174@gmai.com**
[***]**Postgraduate Student (PhD) -Department of Business Administration- Faculty of Economics-Latakia University -Syria. nour909090@hotmail.com**

"أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية"

الدكتورة نهاد نادر*

الدكتور رامي محمد**

نور لؤي دنوره***

(تاريخ الإيداع 26 /2/ 2025. قُبِل للنشر في 27 / 5 / 2025)

ملخّص

هدف البحث إلى دراسة تأثير الودائع والتسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية وعلاقتها به. وقد تمّ جمع البيانات اللازمة لذلك من خلال القوائم المالية والإحصاءات الرسمية الخاصة بالمصارف محل الدراسة، وعددها أحد عشر مصرفاً مثلت عينة الدراسة خلال الفترة (2011_2023). وبغرض التحليل، فقد تمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة علاقة الودائع والتسهيلات الائتمانية بالأمان المصرفي وتأثيرها عليه.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع (الودائع/ إجمالي الأصول) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية، كما أظهرت وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التسهيلات الائتمانية (صافي التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الأصول) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية.

وقد أوصى البحث بضرورة الحفاظ على مستويات مرتفعة وجيدة من الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية، والاهتمام باستثمار مصادر أموال المصرف والموازنة بينها وبين استخداماتها بالشكل الذي يسهم في تعظيم عوائد المصرف بأقل التكاليف نظراً لدورهم المهم في رفع مستوى أداء المصرف وعدم تعرضه للمخاطر، كما أوصى البحث بالاستفادة من النموذجين اللذين توصل إليهما البحث وتطويرهما إلى نماذج أكثر تطوراً من خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول.

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي، الودائع، التسهيلات الائتمانية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ–قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد–جامعة اللاذقية–سورية. dr.nouhadnader@gmail.com

** أستاذ مساعد–قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد–جامعة اللاذقية–سورية. ramimoha174@gmail.com

*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)–قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد–جامعة اللاذقية–سورية. nour909090@hotmail.com

مقدمة (Introduction):

تشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد لأي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك لأنه يعد الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيس على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، حيث تؤدي المصارف وظيفتين أساسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض، تظهر الودائع في جانب الخصوم والقروض في جانب الأصول في ميزانية المصرف، يقوم المصرف بدفع فائدة على الودائع التي يستقبلها ويتلقى فائدة على القروض التي يمنحها، ومن هنا يبرز دور كفاءة إدارة المصارف في الموازنة بين الودائع من جهة والتسهيلات الائتمانية من جهة أخرى، حيث تساهم الودائع في توفير قاعدة تمويلية قوية، بينما توفر التسهيلات الائتمانية القروض اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي، ومن ثم دورها في المحافظة على مصالح أصحاب حقوق الملكية والمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار اللذين يمثلون أهداف الأمان المصرفي فهو يقيس مدى قدرة المصارف على مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، حيث يلعب رأس المال دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، فهو يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطال أموال المودعين، فكما هو معلوم فإن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة، ومن ثم أصبح توفر الأمان هو المطلب الأساسي في التعامل مع أي مصرف، وذلك من خلال المحافظة على رأسمال المصارف ضمن مستويات جيدة.

مشكلة البحث (Research Problem):

باعتبار المصارف هي إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دور الوسيط المالي بين وحدات العجز المالي والفائض المالي، أي تقوم باستلام الودائع من الزبائن وتقدم التسهيلات الائتمانية لزبائن آخرين، وبحيث لا تخلو عملياته من المخاطر التي ستؤثر على حقوق ملكيته وأصوله (الأمان المصرفي) فهو حالة شاملة تتضمن كفاية رأس المال بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل السيولة والربحية وإدارة المخاطر والرقابة التي تضمن سلامة واستقرار المصرف والنظام المالي، حيث يعد هدف من الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقه بجانب هدفي السيولة والربحية، وبملاحظة الجدول رقم (1) الذي يمثل نسب الأمان المصرفي نرى تقلبها واختلافها من مصرف لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، وفي ضوء متغيرات عديدة تتوقع الباحثة أن تغيرات نسب كفاءة المصرف في إدارة موارده (الودائع) واستخداماته (التسهيلات الائتمانية) تؤثر في الأمان المصرفي، فالودائع تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الذي تعتمد عليه المصارف في عمليات الإقراض والاستثمار، بينما التسهيلات الائتمانية تعكس قدرة المصرف على منح القروض وتحمل المخاطر المرتبطة بها.

الجدول (1) نسبة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية التي شملتها عينة البحث.

المصرف	رمز المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	0.0928	0.0842	0.0771	0.0818	0.1049	0.1210	0.1102	0.0978	0.0984	0.1148	0.1588	0.1604	0.2415
المصرف العربي سورية	ARBS	0.1592	0.1578	0.1626	0.1561	0.2221	0.2804	0.2251	0.1705	0.1875	0.3668	0.4086	0.3994	0.5259
مصرف سورية والمهجر	BSO	0.0812	0.1010	0.0641	0.0747	0.0997	0.1129	0.1190	0.1456	0.1803	0.1951	0.2405	0.2277	0.2729
مصرف الائتمان الأهلي	BASY	0.1098	0.1417	0.1339	0.1578	0.1990	0.2627	0.2180	0.2237	0.2349	0.2784	0.3767	0.3780	0.4383
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	0.1274	0.1484	0.1302	0.1227	0.0990	0.1145	0.1181	0.1253	0.1485	0.2037	0.2026	0.2355	0.2910
مصرف بيبلوس سورية	BBS	0.1412	0.1484	0.1483	0.1466	0.1963	0.2890	0.3306	0.2942	0.2797	0.3965	0.4857	0.4945	0.6068
مصرف قطر الوطني سورية	QNBS	0.7192	0.7647	0.7643	0.7398	0.7923	0.7796	0.7273	0.7037	0.6661	0.7405	0.7400	0.7242	0.7247
مصرف الأردن سورية	BOJS	0.1672	0.1517	0.1332	0.1317	0.2120	0.3267	0.2380	0.2192	0.2123	0.3164	0.2462	0.2183	0.2789
مصرف سورية والخليج	SGB	0.1220	0.0975	0.0701	0.0335	0.0659	0.0689	0.0344	0.0112	0.1155	0.1552	0.1422	0.1381	0.2378
مصرف الشرق	SHRQ	0.1442	0.1530	0.1782	0.1669	0.2459	0.3954	0.2656	0.1873	0.1763	0.2789	0.3443	0.4154	0.4363
مصرف فرنسبنك سورية	FSBS	0.1298	0.1223	0.1032	0.1306	0.1522	0.2185	0.2020	0.1714	0.1551	0.2629	0.2692	0.3088	0.3656

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

بناءً على ما سبق تتلخص مشكلة البحث في التساؤلين الرئيسين الآتيين:

1. هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة الودائع في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية؟.

2. هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة التسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية؟.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث (Research Importance):

ترجع أهمية البحث إلى تحقيق مستوى معين من الودائع والتسهيلات الائتمانية والأمان المصرفي، حيث إن كفاءة إدارة المصرف بوجه عام تتوقف على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في ظل أقل مخاطرة، فالودائع تعد مصدر التمويل الرئيس والتسهيلات الائتمانية تعد استخدام لهذا المصدر وبالتالي هما من الأدوات المالية الحساسة المؤثرة في مستوى أمان المصارف، وتحقيق التوازن بينهما يوفر القدر الملائم من السيولة لضمان أموال المودعين والربحية لضمان حقوق المساهمين، كما يمكن إدارات المصارف من تعظيم رؤوس أموالها وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال، ومن ثم المحافظة على الاستثمارات وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لها أكبر عوائد ممكنة بأقل الخسائر، والتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير الاحترازية والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر.

أهداف البحث (Research Objectives):

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد شكل العلاقة وأثر التغييرات بنسب الودائع في الأمان المصرفي.
2. تحديد شكل العلاقة وأثر التغييرات بنسب التسهيلات الائتمانية في الأمان المصرفي.
3. الوصول إلى نتائج من الممكن أن تساهم في مساعدة المصارف محل الدراسة على تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على أمان المصارف.

متغيرات البحث(Research Variables):

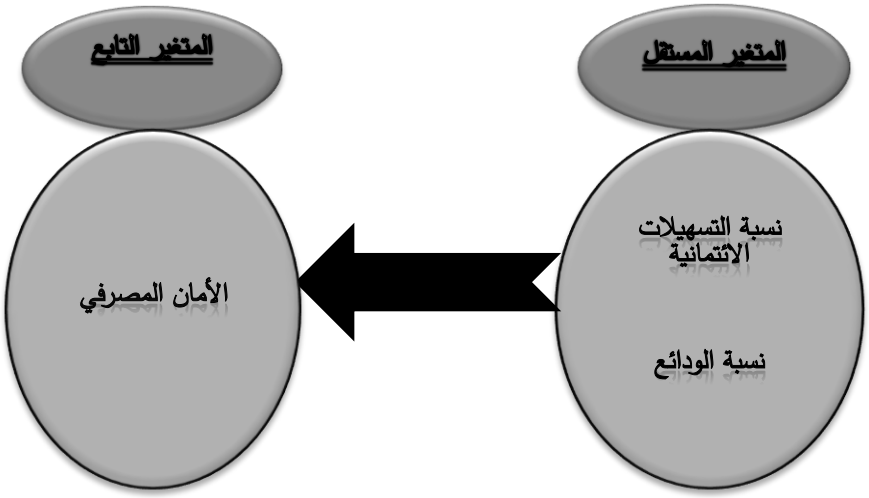

الشكل (1) متغيرات البحث.

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

فرضيات البحث (Research Hypothesis):

للإجابة على تساؤلات الدراسة تمّ صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة الودائع في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة التسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

منهجية البحث (Research Methodology):

لتحقيق هدف البحث، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي الذي يقوم على التوجه من العام إلى الخاص وذلك من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والدوريات، بالإضافة إلى

التقارير السنوية (القوائم المالية) والإحصاءات الرسمية الخاصة بالمصارف التجارية محل الدراسة الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية لتغطية الجانب العملي التطبيقي، كما تمّ تطبيق النماذج والأساليب الإحصائية باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) إصدار20 للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات عند مستوى معنوية 5%، أي اختبار الفرضيات عند مستوى ثقة 95%، حيث سيتم رفض فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة أصغر من 5% وقبول فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ومعامل الارتباط بيرسون بهدف دراسة العلاقة بين الودائع والتسهيلات الائتمانية والأمان المصرفي للمصارف محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

<u>دراسة (منصور، 2023)[15]</u>: بعنوان "تأثير الودائع والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية قياسية للبنك الأهلي اليمني وبنك اليمن الدولي":

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير كل من الودائع المصرفية (الجارية، التوفير، الثابتة) والقروض المصرفية على ربحية المصارف التجارية، وقد شملت عينة الدراسة مصرف الأهلي اليمني (مصرف عام) و مصرف اليمن الدولي (مصرف خاص) للفترة 2012 لغاية 2019، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لودائع الثابتة على معدلي الربحية في مصرف اليمن الدولي، وتأثير معنوي لودائع التوفير على معدلي الربحية في مصرف الأهلي اليمني، في حين أظهرت عدم وجود تأثير للقروض المصرفية على معدلي الربحية في كلا المصرفين.

<u>دراسة (نقار وآخرون، 2019)[19]</u>: بعنوان "أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية: دراسة حالة مصرف عودة سورية للفترة (2010-2018)":

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان) في درجة الأمان المصرفي في مصرف عودة سورية للفترة 2010 لغاية 2018، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية لكن عكسية ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والأمان المصرفي، وعلاقة ارتباط قوية وموجبة ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والأمان المصرفي.

<u>دراسة (الساعاتي، 2018)[6]</u>: بعنوان "أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي في بورصة فلسطين":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية (الودائع المصرفية، ودائع العملاء، التسهيلات الائتمانية، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع) على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد للسهم، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم، والقيمة الدفترية للسهم) للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددها ستة مصارف للفترة 2007 لغاية 2016، وقد تم استخدام البيانات الطولية ونموذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج Eviews، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر عكسي ذو دلالة إحصائية لحجم التسهيلات الائتمانية المباشرة على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ووجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لكل من الودائع المصرفية وودائع العملاء على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ووجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع على كل من العائد للسهم والعائد على حقوق الملكية،

بينما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغيرين التابعين (القيمة الدفترية والعائد على الأصول).

دراسة (Al-Afeef & Al-Ta'ani, 2017)[24]: "The Effect of Risks on Banking Safety Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016)"

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير المخاطر: (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان المصرفي، مخاطر سعر الفائدة) على الأمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة 2005–2016، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة على الأمان في القطاع المصرفي، ولا أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان المصرفي على الأمان في القطاع المصرفي.

دراسة (عمران، 2015)[20]: بعنوان "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية: نموذج مقترح"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في المصارف السورية، والتنبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف التي مثلت العينة وعددها 8 مصارف خلال الفترة 2008–2013، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة، وأوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي.

دراسة (Al Ajlouni, 2014)[23]: "Impact of Risk on the Degree of Banking Safety in Traditional Jordanian Banks 2000-2011":

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المخاطر المصرفية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة) على الأمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية التقليدية والبالغة 13 مصرف، وقد تم اختيار عينة الدراسة من 5 مصارف تجارية أردنية تقليدية خلال الفترة 2000–2011، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على الأمان المصرفي، بينما هماك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة على الأمان المصرفي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تعد هذه الدراسة إضافة للدراسات السابقة، حيث تناولت غالبية الدراسات السابقة المشار إليها المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) على المتغير التابع (الأمان المصرفي)، وتطرقت إلى متغيري الودائع والتسهيلات الائتمانية على الربحية، ولم تتطرق إلى متغيري (الودائع، التسهيلات الائتمانية) على الأمان المصرفي مجتمعة وبالنسب المحسوبة بها، كما أن الدراسة الحالية طبقت على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولفترات زمنية أطول وأحدث.

الإطار النظري للبحث:

الأمان المصرفي (Banking Safety):

تعريف الأمان المصرفي: هو قدرة المصرف من خلال حقوق الملكية الخاصة به والمتمثلة برأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمؤونات التي زال سبب تشكيلها على تغطية الخسائر [14]، وامتصاصها التي تحدث نتيجة عمليات الائتمان والاستثمار [1]، حيث يتسم رأس مال المصرف بالصغر إذ لا تزيد نسبته عن 10%، ويعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين والذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمار، لذا فإذا زادت الخسائر عن رأس المال فقد تلتهم جزء من أموال المودعين [21]، لذلك فإن المصرف مؤتمن على أصول المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوا أموالهم فهو حريص على تلك الأصول ويعتبر رأس مال المصرف بمثابة (وسادة) على حد تعبير المصرفيين فهو تأمين ضد الخسائر التي يتعرض لها المصرف [16]، ومن هنا تأتي أهمية الأمان المصرفي حيث يعد رأس المال عنصر أمان هام في العمل المصرفي، فهو مصدر تمويل المصرف، وامتصاص خسائره، وقاعدة للنمو المستقبلي، ومصدر إيراد لحملة الأسهم وبالتالي سبب رئيس في مطالبتهم بالتأكد من أن المصرف مدار بصورة آمنة وسليمة، كما أنه يعد عامل حماية ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويزيد ثقة المتعاملين مع المصرف وخاصة منهم أصحاب الودائع، كما أنّه بمثابة الأداة التي تستطيع من خلالها السلطات المصرفية أن تقيّد من التوسع في حجم العمليات أو أن تزيد منها [1]، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار الأمان المصرفي مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية [22]، إذ يمكّن المصرف بجانب المصادر الأخرى من الحصول على الأصول اللازمة للاستثمار في العمليات المصرفية [1]، لذا يجب على المراقبين في هذا الشأن تشجيع المصارف على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأية مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الأصول القائمة [22].

تم قياس الأمان المصرفي من خلال نسبة **(حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول)** وتعبر هذه النسبة عن مدى ملاءة رأس المال لإجمالي الأصول، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف بصورة جيدة، فوظيفة رأس المال لا تقتصر على شراء المباني والمعدات الأخرى اللازمة لعمل المصرف، بل تتعدى ذلك إلى مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على الودائع [20].

الودائع (Deposits):

تعريف الودائع: على أنها اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغاً من المال للمصرف بوسيلة من وسائل الدفع، وينشأ عن تلك الوديعة التزام المصرف بدفع مبلغ معين من المال للمودع أو لأمره أو حينما يحل الأجل [9]، فحجم الودائع يعد العامل الأساسي المؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان، فكلما كان حجم الودائع أكبر زادت قدرة المصرف على منح ائتمان أكثر، فالمصرف دائماً يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس المال والاحتياطيات فلها وظائف أخرى، ولا تستخدم في عمليات الائتمان [10]، ومن هنا تأتي أهمية الودائع بالنسبة للمصارف حيث أنها جزء من إدارة المطلوبات تكمن في كون معظم الأموال القابلة للإقراض تأتي من الودائع، حيث أنها تضمن وجود مصادر محلية للسيولة تكفي بالمقابل لتمويل المشاريع المختلفة من دون الحاجة للاقتراض الخارجي على اعتبار أن نظام الودائع يستند بصورة عامة

على ثقة المودعين في الجهاز المصرفي بما يوفره من أنظمة أمينة تجنب المتعاملين مخاطر ضياع أموالهم أو تعرضها للسرقة [7]، وتقسم الودائع إلى ثلاث أنواع:

أ- ودائع تحت الطلب: وهي أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها المصارف، حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية، ويحق للمودع السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون شروط أو قيد باستعمال صكوك (شيكات) خاصة يزودهم بها المصرف لهذا الغرض.

ب- ودائع لأجل: وفي هذا النوع يشترط السحب منها بمدة يتفق عليها مع المصرف مقدماً، فقد تكون الوديعة لمدة ستة أشهر أو سنة أو سنتين أو أكثر، ويرتفع معدل الفائدة التي يتقاضاه المودع كلما طالت مدتها، لذا فهي تتصف بالثبات النسبي لعلم المصرف المسبق بمواعيد السحب، لذا فإن نسبة الاحتياطي الإجباري عليها أقل من حالة الودائع تحت الطلب.

ت- ودائع التوفير (الإدخار): وهي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، يدفع المصرف فوائد لها من أجل تشجيع التوفير لدى المودع، وتخضع عملية السحب منها لقيود معينة، فلا بد من إخطار المصرف مسبقاً إذا ما أراد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغاً معيناً [3].

تم قياس الودائع من خلال نسبة **(الودائع ÷ إجمالي الأصول)** والتي تشير إلى النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين والمطلوبات والديون [25].

التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities):

تعريف التسهيلات الائتمانية: تعرف بأنها الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محدودة متفق عليها بين الطرفين ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف [17]، حيث يصدر المصرف تعهد بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر مستفيد ولغرض محدد، أي أن عملية الائتمان هي عبارة عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها [2]، ومن هنا تأتي أهمية التسهيلات الائتمانية بالنسبة للمصارف حيث تمثل التسهيلات الائتمانية أهم العمليات التي تقوم بها المصارف، فهي العمليات التي يتم عن طريقها توظيف الأموال بالشكل الأمثل لدى المصرف، كما تعد الأكثر ربحية للمصرف كونها من العمليات المصرفية الأكثر إيراداً من العمليات الأخرى للمصرف، ولكن ينبغي الانتباه إلى أن التسهيلات الائتمانية تكون مصاحبة لمخاطر كبيرة تؤثر بشكل كبير على المصرف وربما تؤدي به إلى الإفلاس [18]، مما يدفع إدارات المصارف إلى الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة التي يراعى من خلالها تحقيق أهداف المصارف وإرضاء رغبات العملاء وفق القوانين والتشريعات المصرفية [2]، أي ينبغي على المصرف أن يطلب من الزبون الذي يمنح التسهيلات الائتمانية تقديم ضمانات كافية تغطي مبلغ الائتمان أو أكثر منه، لكي يضمن المصرف استرداد الأموال الممنوحة له مع الربح المتمثل بالفائدة على التسهيل الائتماني [18]. وتقسم التسهيلات الائتمانية إلى نوعين رئيسين هما:

أ- التسهيلات الائتمانية المباشرة: وهي التي يمنحها المصرف لعملائه بصورة مباشرة، وتشمل القروض والسلفيات والجاري المدين والكمبيالات المخصومة.

ب- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: وهي التي يمنحها المصرف لعملائه بصورة غير مباشرة، وتشمل خطابات الضمان وبطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية [17].

تم قياس التسهيلات الائتمانية من خلال نسبة **(صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ÷ إجمالي الأصول)**، وتدل هذه النسبة على سيولة وتنويع موجودات المصرف، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قلة السيولة وعدم التنويع في الموجودات، بينما انخفاض هذه النسبة يدل على أن المصرف لا يقوم لتقديم التسهيلات الائتمانية بشكل كاف وضعف إدارته لمصادر أمواله وعدم استثمارها بالشكل الأمثل [4].

النتائج والمناقشة:

لمحة عن المصارف التجارية الخاصة السورية:

بدأت المصارف الخاصة في سورية عملها بعد صدور القانون 28 لعام 2001 الناظم لتأسيس المصارف الخاصة، والذي حدد الشكل القانوني للمصرف الخاص بالشركة المساهمة ذات الأسهم القابلة للتداول، فهي مؤسسات مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، وتمول التجارة الداخلية والخارجية، وتتعامل مع مؤسسات الوساطة المالية والمضاربين في البورصة وتقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة للعملاء [12]، حيث تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب على السنة، كما تقوم بخصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات [5].

أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006 ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيس للسوق مدينة دمشق. وبناءً على ذلك وصل عدد المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إلى 11 مصرف، والمصارف الإسلامية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إلى 4 مصارف، وفيما يتعلق باختيار عينة البحث فقد شملت جميع مفردات مجتمع البحث والمتمثل بالمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتكون من 11 مصرف خلال الفترة الزمنية 2011_2023، والجدول (2) يوضح المصارف التجارية الخاصة السورية مرتبة وفقاً لتاريخ الإدراج في السوق:

الجدول (2) المصارف التجارية الخاصة السورية التي شملتها عينة البحث.

م	اسم المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	تاريخ مزاولة العمل	تاريخ الإدراج في السوق
1	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	29/01/2003	04/12/2004	02/02/2009
2	المصرف العربي سورية	ARBS	24/03/2005	02/01/2006	01/03/2009
3	مصرف سورية والمهجر	BSO	29/12/2003	06/01/2004	05/03/2009
4	مصرف الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)	BASY	30/08/2005	28/09/2005	05/03/2009
5	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	14/12/2003	06/06/2004	31/03/2009
6	مصرف بيبلوس سورية	BBS	20/10/2005	05/12/2005	17/11/2009
7	مصرف قطر الوطني سورية	QNBS	30/09/2009	15/11/2009	08/04/2010
8	مصرف الأردن سورية	BOJS	28/05/2008	28/112008	22/06/2011

9	مصرف سورية والخليج	SGB	21/11/2006	13/06/2007	15/08/2010
10	مصرف الشرق	SHRQ	22/12/2008	03/05/2009	19/12/2010
11	مصرف فرنسبنك سورية	FSBS	13/07/2008	15/01/2009	05/01/2011

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

حساب متغيرات البحث:

يوضح الجدول رقم (3) متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من الأمان المصرفي الواجب من المصارف التجارية الخاصة السورية والمكونة من 11 مصرف العمل ضمنها وذلك خلال فترة 2011–2023 والتي مثلت عينة البحث:

الجدول (3) متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع	المتوسط
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	0.09	0.08	0.08	0.08	0.10	0.12	0.11	0.10	0.10	0.11	0.16	0.16	0.24	1.54	0.12
المصرف العربي سورية	0.16	0.16	0.16	0.16	0.22	0.28	0.23	0.17	0.19	0.37	0.41	0.40	0.53	3.42	0.26
مصرف سورية والمهجر	0.08	0.10	0.06	0.07	0.10	0.11	0.12	0.15	0.18	0.20	0.24	0.23	0.27	1.91	0.15
مصرف عودة سورية	0.11	0.14	0.13	0.16	0.20	0.26	0.22	0.22	0.23	0.28	0.38	0.38	0.44	3.15	0.24
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.13	0.15	0.13	0.12	0.10	0.11	0.12	0.13	0.15	0.20	0.20	0.24	0.29	2.07	0.16
مصرف بيبلوس سورية	0.14	0.15	0.15	0.15	0.20	0.29	0.33	0.29	0.28	0.40	0.49	0.49	0.61	3.96	0.30
مصرف قطر الوطني سورية	0.72	0.76	0.76	0.74	0.79	0.78	0.73	0.70	0.67	0.74	0.74	0.72	0.72	9.59	0.74
مصرف الأردن سورية	0.17	0.15	0.13	0.13	0.21	0.33	0.24	0.22	0.21	0.32	0.25	0.22	0.28	2.85	0.22
مصرف سورية والخليج	0.12	0.10	0.07	0.03	0.07	0.07	0.03	0.01	0.12	0.16	0.14	0.14	0.24	1.29	0.10
مصرف الشرق	0.14	0.15	0.18	0.17	0.25	0.40	0.27	0.19	0.18	0.28	0.34	0.42	0.44	3.39	0.26
مصرف فرنسبنك سورية	0.13	0.12	0.10	0.13	0.15	0.22	0.20	0.17	0.16	0.26	0.27	0.31	0.37	2.59	0.20
المجموع	**1.99**	**2.07**	**1.97**	**1.94**	**2.39**	**2.97**	**2.59**	**2.35**	**2.45**	**3.31**	**3.61**	**3.70**	**4.42**	**-**	**2.75**
المتوسط	**0.18**	**0.19**	**0.18**	**0.18**	**0.22**	**0.27**	**0.24**	**0.21**	**0.22**	**0.30**	**0.33**	**0.34**	**0.40**	**-**	**3.25**
متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من الأمان المصرفي 2.75/11 = 3.25/13 = 0.25															

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

ونلاحظ من خلال الجدول (3) أن أعلى نسبة متوسط أمان مصرفي بلغت 0.74 وقد كان مصرف قطر الوطني سورية قد حققها من بين المصارف التجارية الخاصة السورية، أما أصغر نسبة متوسط أمان مصرفي بلغت 0.10 وقد كان مصرف سورية والخليج قد حققها، بينما كانت أعلى نسبة متوسط أمان مصرفي عام 2023 بالنسبة لجميع المصارف التجارية الخاصة حيث بلغت 0.40، أما أصغر نسبة متوسط أمان مصرفي كانت عام (2011، 2013، 2014) حيث بلغت 0.18. لكن متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من المصارف التجارية الخاصة السورية العمل ضمنه وألا تنخفض عنه بالنسبة لجميع المصارف التجارية الخاصة وللفترة محل الدراسة هو 0.25، وبالنظر إلى نسب الأمان في المصارف نجد أن مصرف قطر الوطني سورية حقق نسب أمان مصرفي تفوق متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب، بينما مصرف بيمو السعودي حقق نسب أمان مصرفي لم تتجاوز 0.25.

يوضح الجدول رقم (4) متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من صافي التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الأصول الواجب من المصارف التجارية الخاصة السورية والمكونة من 11 مصرف العمل ضمنها وذلك خلال فترة 2011–2023 والتي مثلت عينة البحث:

الجدول (4) متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من تسهيلات ائتمانية المصارف التجارية الخاصة السورية.

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع	المتوسط
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	0.44	0.31	0.20	0.20	0.21	0.15	0.17	0.25	0.31	0.15	0.13	0.16	0.06	**2.74**	**0.21**
المصرف العربي سورية	0.60	0.46	0.35	0.29	0.22	0.16	0.12	0.10	0.10	0.07	0.06	0.13	0.05	**2.73**	**0.21**
مصرف سورية والمهجر	0.31	0.24	0.10	0.07	0.04	0.02	0.02	0.06	0.11	0.04	0.06	0.07	0.02	**1.15**	**0.09**
مصرف الائتمان الأهلي	0.46	0.41	0.34	0.28	0.16	0.11	0.09	0.11	0.25	0.12	0.11	0.14	0.04	**2.61**	**0.20**
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.47	0.40	0.30	0.25	0.16	0.12	0.12	0.16	0.21	0.10	0.09	0.12	0.04	**2.53**	**0.19**
مصرف بيبلوس سورية	0.51	0.39	0.25	0.23	0.22	0.17	0.22	0.30	0.36	0.17	0.12	0.13	0.09	**3.16**	**0.24**
مصرف قطر الوطني سورية	0.14	0.10	0.05	0.04	0.02	0.03	0.03	0.07	0.13	0.04	0.05	0.06	0.04	**0.80**	**0.06**
مصرف الأردن سورية	0.60	0.46	0.32	0.26	0.31	0.36	0.32	0.27	0.35	0.21	0.14	0.19	0.09	**3.89**	**0.30**
مصرف سورية والخليج	0.57	0.50	0.38	0.27	0.22	0.16	0.12	0.15	0.17	0.29	0.52	0.47	0.29	**4.11**	**0.32**
مصرف الشرق	0.39	0.42	0.29	0.20	0.28	0.23	0.24	0.35	0.35	0.15	0.09	0.16	0.09	**3.24**	**0.25**
مصرف فرنسبنك سورية	0.37	0.32	0.19	0.21	0.18	0.17	0.20	0.22	0.30	0.19	0.12	0.17	0.09	**2.74**	**0.21**
المجموع	**4.86**	**4.03**	**2.78**	**2.29**	**2.03**	**1.67**	**1.66**	**2.03**	**2.63**	**1.53**	**1.48**	**1.81**	**0.91**	**-**	**2.28**
المتوسط	**0.44**	**0.37**	**0.25**	**0.21**	**0.18**	**0.15**	**0.15**	**0.18**	**0.24**	**0.14**	**0.13**	**0.16**	**0.08**	**-**	**2.70**
متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من التسهيلات الائتمانية 2.28/11 = 2.70/13 = 0.21															

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

ونلاحظ من خلال الجدول (4) أن أعلى نسبة متوسط نسبة تسهيلات ائتمانية بلغت 0.32 وقد كان مصرف سورية والخليج سورية قد حققها من بين المصارف التجارية الخاصة السورية، أما أصغر نسبة متوسط تسهيلات ائتمانية بلغت 0.06 وقد كان مصرفي قطر الوطني سورية قد حققها، بينما كانت أعلى نسبة متوسط تسهيلات ائتمانية عام 2011 بالنسبة لجميع المصارف التجارية الخاصة حيث بلغت 0.44، أما أصغر نسبة متوسط تسهيلات ائتمانية كانت عام 2023 حيث بلغت 0.08. لكن متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من المصارف التجارية الخاصة السورية العمل ضمنه وألا تنخفض عنه بالنسبة لجميع المصارف التجارية الخاصة وللفترة محل الدراسة هو 0.21، وبالنظر إلى نسب التسهيلات الائتمانية في المصارف نجد أن مصرف سورية والخليج ومصرف الأردن حققا نسب تسهيلات ائتمانية تفوق متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب في بعض الأعوام، بينما قطر الوطني سورية حقق نسب تسهيلات ائتمانية لم تتجاوز 0.21.

يوضح الجدول رقم (5) متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من نسبة الودائع/ إجمالي الأصول الواجب من المصارف التجارية الخاصة السورية والمكونة من 11 مصرف العمل ضمنها وذلك خلال فترة 2011–2023 والتي مثلت عينة البحث:

الجدول (5) متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من ودائع المصارف التجارية الخاصة السورية.

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع	المتوسط
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	0.84	0.86	0.87	0.86	0.82	0.81	0.81	0.84	0.82	0.83	0.76	0.77	0.68	10.57	0.81
المصرف العربي سورية	0.77	0.79	0.80	0.80	0.73	0.68	0.73	0.79	0.77	0.61	0.57	0.58	0.45	9.07	0.70
مصرف سورية والمهجر	0.87	0.86	0.90	0.88	0.85	0.84	0.83	0.82	0.77	0.76	0.71	0.71	0.63	10.42	0.80
مصرف عودة سورية	0.80	0.79	0.81	0.80	0.74	0.70	0.75	0.75	0.74	0.69	0.57	0.58	0.50	9.23	0.71
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.75	0.78	0.78	0.78	0.76	0.72	0.74	0.77	0.74	0.73	0.74	0.70	0.63	9.64	0.74
مصرف بيبلوس سورية	0.80	0.65	0.74	0.80	0.72	0.57	0.64	0.67	0.61	0.55	0.45	0.44	0.31	7.95	0.61
مصرف قطر الوطني سورية	0.26	0.22	0.21	0.25	0.18	0.19	0.25	0.27	0.31	0.25	0.25	0.26	0.25	3.15	0.24
مصرف الأردن سورية	0.80	0.79	0.84	0.83	0.75	0.64	0.70	0.72	0.72	0.61	0.67	0.71	0.58	9.35	0.72
مصرف سورية والخليج	0.83	0.73	0.87	0.91	0.89	0.89	0.92	0.94	0.80	0.81	0.69	0.77	0.67	10.74	0.83
مصرف الشرق	0.80	0.76	0.79	0.81	0.72	0.57	0.70	0.77	0.76	0.66	0.60	0.53	0.40	8.87	0.68
مصرف فرنسبنك سورية	0.83	0.85	0.85	0.83	0.81	0.73	0.76	0.77	0.81	0.71	0.70	0.67	0.59	9.91	0.76
المجموع	8.36	8.07	8.45	8.54	7.98	7.34	7.83	8.11	7.86	7.21	6.73	6.71	5.71	-	7.61
المتوسط	0.76	0.73	0.77	0.78	0.73	0.67	0.71	0.74	0.71	0.66	0.61	0.61	0.52	-	8.99
متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من الودائع 7.61/11 = 8.99/13 = 0.69															

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً للتقارير المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

ونلاحظ من خلال الجدول (5) أن أعلى نسبة متوسط ودائع بلغت 0.83 وقد كان مصرف سورية والخليج قد حققها من بين المصارف التجارية الخاصة السورية، أما أصغر نسبة متوسط ودائع بلغت 0.24 وقد كان مصرف قطر الوطني سورية قد حققها، بينما كانت أعلى نسبة متوسط ودائع عام 2014 بالنسبة لجميع المصارف التجارية الخاصة حيث بلغت 0.78، أما أصغر نسبة متوسط ودائع كانت عام 2023 حيث بلغت 0.52. لكن متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب من المصارف التجارية الخاصة السورية العمل ضمنه وألا تنخفض عنه بالنسبة لجميع المصارف التجارية الخاصة وللفترة محل الدراسة هو 0.69، وبالنظر إلى نسب الودائع في المصارف نجد أن مصرف (بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، الدولي للتجارة والتمويل، سورية والخليج) حققوا نسب ودائع تفوق متوسط الحد الأدنى الفعلي المطلوب، بينما مصرف قطر الوطني سورية حقق نسب ودائع لم تتجاوز 0.69.

مما سبق نستنتج أن المصرف الذي حقق نسب أمان مصرفي أعلى من المتوسط المطلوب بالمقابل حقق أخفض نسب تسهيلات ائتمانية وودائع، وبالعكس، لذلك يجب على المصارف الموافقة بين نسب الودائع (مصادر الأموال) مع التسهيلات الائتمانية (استخدامات مصادر الأموال) بحيث لا ترتفع التسهيلات على الودائع وتطال الموارد الداخلية للمصرف، وبالتالي تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية أي تحقيق الأمان للمصارف، باختصار، يمكن التعبير عن الأمان المصرفي بأنه حالة تحقق فيها توازن بين حجم الودائع التي يقبلها المصرف والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها، مع وجود ضمانات كافية وإدارة مخاطر فعالة تضمن استقرار المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقترضين على حد سواء.

اختبار الفرضيات:

تتكون الدراسة الميدانية من محورين رئيسين يهتمّ المحور الرئيس الأول بدراسة علاقة نسبة الودائع بأمان المصارف التجارية الخاصة السورية وتأثيرها عليه، و يهتمّ المحور الرئيس الثاني بدراسة علاقة نسبة التسهيلات الائتمانية بأمان

المصارف التجارية الخاصة السورية وتأثيرها عليه، وقد تمّ تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 20، وباعتبار المتغيرات رقمية سيتم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لدراسة قوة واتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين (غدير، 2022، 68)، واستخدام معادلات نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple linear Regression) لدراسة الأثر والتنبؤ بمستوى الأمان المصرفي بالاعتماد على قيم المتغيرين المستقلين (الودائع، التسهيلات الائتمانية) [8]، يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$BS = a + \beta D \quad _ \quad BS = a + \beta CF$$

حيث: **BS:** الأمان المصرفي، **a:** ثابت النموذج، **β1:** معامل، **CF:** التسهيلات الائتمانية، **D:** الودائع.

الجدول (6) الإحصاءات الوصفية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أمان مصرفي	143	.01121	.79227	.2501271	.18707709
إجمالي ودائع/إجمالي الأصول	143	.17856	.94474	.6915799	.17799206
صافي تسهيلات ائتمانية / أصول	143	.01899	.60101	.2077095	.13666646
Valid N (listwise)	143				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات، حيث بلغ متوسط الأمان المصرفي (0.25)، والودائع (0.69)، التسهيلات الائتمانية (0.21) للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2011 لغاية 2023، كما بلغت أعلى نسبة أمان مصرفي (0.79) بعام 2015 كان مصرف قطر الوطني سورية حققها وأصغره (0.01) كان حققها مصرف سورية والخليج بعام 2018، بينما أعلى نسبة ودائع (0.94) كان قد حققها مصرف سورية والخليج بعام 2018 وأصغره (0.18) كان حققها مصرف قطر الوطني سورية بعام 2015، وأعلى نسبة تسهيلات ائتمانية (0.60) حققها مصرفي الأردن والعربي بعام 2011 وأصغرها (0.02) كان حققها مصرف قطر الوطني سورية والمهجر بعام 2016–2017–2023 ومصرف قطر الوطني سورية بعام 2015.

اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة الودائع في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

الجدول (7) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.983[a]	.966	.966	0.03468064

Predictors: (Constant), D

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (7) إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (R = - 0.983) وهذه القيمة دالة إحصائياً؛ ومن ثم هناك علاقة ارتباط معنوية عكسية وقوية جداً بين المتغير المستقل (الودائع) والمتغير التابع (الأمان المصرفي) [8]،

ويتضح من نفس الجدول أيضاً أن قيمة معامل التحديد (R Square =0.966) مما يشير إلى أن المتغير المستقل (الودائع) يؤثر على المتغير التابع (الأمان المصرفي) بما يعادل 96% فقط، أي أن المتغير المستقل (الودائع) يفسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار.

الجدول (8) معاملات خط الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.964	.012		82.620	.000
	الودائع/ إجمالي الأصول	-1.033	.016	.983	-63.174	.000

a. Dependent Variable: BS

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

ويوضح الجدول رقم (8) معنوية معامل الانحدار، حيث يشير مستوى الدلالة إلى رقم أصغر من مستوى الدلالة المطلوب (0.05)؛ وبناءً عليه نرفض فرضية العدم المشار إليها سابقاً، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة الودائع في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

نستنتج من الجدول (8) أن معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: BS= 0.964 - 1.033 D

وبالتالي تعد هذه المعادلة منطقية مع مبدأ عمل المصارف؛ أي زيادة الودائع التي تمثل التزامات على المصرف (ديون يجب عليه سدادها للمودعين)، فإن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تنخفض لأن حقوق الملكية تبقى ثابتة أو لا تنمو بنفس المعدل، بينما الأصول تمول بشكل متزايد عبر الودائع، وهذا يؤثر على الأمان المصرفي من حيث قدرة المصرف على تحمل الخسائر المحتملة ومواجهته للصدمات المالية، والعكس صحيح.

اختبار الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة التسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

الجدول (9) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	- .469[a]	.220	.214	.16582952

a. Predictors: (Constant), CF

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يلاحظ من الجدول رقم (9) إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (R = - 0.469) وهذه القيمة دالة إحصائياً؛ ومن ثم هناك علاقة ارتباط معنوية عكسية وضعيفة بين المتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية) والمتغير التابع (الأمان المصرفي) [8]، ويتضح من نفس الجدول أيضاً أن قيمة معامل التحديد (R Square = 0.220)؛ مما يشير إلى أن المتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية) يؤثر على المتغير التابع (الأمان المصرفي) بما يعادل 22% فقط، أي أن المتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية) يفسر ما نسبته 22% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار.

الجدول (10) معاملات خط الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.383	.025		15.161	.000
	التسهيلات الائتمانية	-.642	.102	-.469	-6.302	.000

a. Dependent Variable: BS

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

ويوضح الجدول رقم (10) معنوية معامل الانحدار، حيث يشير مستوى الدلالة إلى رقم أصغر من مستوى الدلالة المطلوب (0.05)؛ وبناءً عليه نرفض فرضية العدم المشار إليها سابقاً، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغييرات نسبة التسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية.

نستنتج من الجدول (10) أن معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: $BS = 0.383 - 0.642\ CF$

وبالتالي تعدّ هذه المعادلة منطقية مع مبدأ عمل المصارف؛ أي عندما تزداد نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول يعني ذلك أن المصرف يستثمر جزءًا أكبر من أصوله في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء مما يعكس زيادة في المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف، لأن القروض قد تتعرض للتعثر وعدم السداد، وهذا يؤثر على الأمان المصرفي من حيث قدرة المصرف على تحمل الخسائر المحتملة لأن المصرف يصبح أكثر تعرضًا للمخاطر الائتمانية، وهذا تتطلب رأس مال أكبر لمواجهة تلك المخاطر، والعكس صحيح.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة الميدانية وفي ضوء اختبار فرضيات البحث، توصّل الباحثون إلى النتائج الآتية:

1. توجد علاقة ارتباط عكسية قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع (الودائع/ إجمالي الأصول) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية خلال الفترة 2011–2023.
2. توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التسهيلات الائتمانية (صافي التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الأصول) والأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية خلال الفترة 2011–2023.
3. أوضحت الدراسة أنّه كلما ازدادت نسبة الودائع (حقوق الملكية/ إجمالي الودائع) بنسبة 1% ينخفض الأمان المصرفي بنسبة 1.033 %.
4. أوضحت الدراسة أنه كلما ازدادت نسبة التسهيلات الائتمانية (صافي التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الأصول) بنسبة 1% ينخفض الأمان المصرفي بنسبة 0.642 %.
5. تمّ التوصل إلى النموذجين الكميين التاليين اللذين يوضحان أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية في أمان المصارف التجارية الخاصة السورية: $BS = 0.383 - 0.642\ CF$

BS= 0.964 - 1.033 D

التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة التي تعكس أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية في الأمان المصرفي، يوصي الباحثون بالآتي:

1. ضرورة الحفاظ على مستويات مرتفعة وجيدة من الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة السورية، وذلك عن طريق زيادة رأس المال والاحتياطات، نظراً لدوره المهم في رفع مستوى الربحية والسيولة، بمعنى آخر تعظيم ثروة الملاك وحماية أموال المودعين الذين يمثلون أهداف الأمان المصرفي.
2. استثمار سيولة الودائع بالشكل الأمثل مما ينتج عن ذلك زيادة في الربحية وكذلك توليد ودائع مشتقة مما ينعكس على الأمان المصرفي للمصرف من خلال جذب الودائع وزيادة حجمها.
3. ضرورة الاهتمام بالجودة الائتمانية الإجمالية لموجودات ومطلوبات المصرف بالتوازي مع وضع سياسة فعالة في منح التسهيلات الائتمانية تحقق توازناً ما بين زيادة أرباح المصرف وخفض مخاطر عدم السداد.
4. الاهتمام باستثمار مصادر أموال المصرف والموازنة بينها وبين استخداماتها بالشكل الذي يسهم في تعظيم عوائد المصرف بأقل التكاليف نظراً لدورهم المهم في رفع مستوى أداء المصرف وعدم تعرضه للمخاطر.
5. الاستفادة من النموذجين اللذين توصل إليهما البحث وتطويرهما إلى نماذج أكثر تطوراً من خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول لغرض معرفة أثر نسبة الودائع والتسهيلات الائتمانية في الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية.

References:

[1] A. Abu Zaid, Bank Management 2, Cairo University, Open Education Center (In Arabic), 2003.
[2] H. Ahmad, "The Relationship between Credit Facilities and Stock Profitability: Applying to Private Banks Operating in Syria," Tartous University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, (In Arabic), vol. 5, no. 2, pp. 21–32, 2021.
[3] S. Al-Hallaq and M. Al-Ajlouni, Money, Banks and Central Banks, Al-Yazouri Publishing and Distribution House,(In Arabic), 2016.
[4] A. Al-mamlouk, "The Credit Risk and its Impact on the Efficiency of Credit Portfolios in Commercial Banks: An Analytical Study on Private Banks in Syria," Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, (In Arabic), vol. 42, no. 5, pp. 411–430, 2020.
[5] M. Al-Sayrafi, Bank Management, Amman: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution, (In Arabic), 2014.
[6] D. Alsaate, "The Impact of Deposits and Credit Facilities on the Financial Performance of Banks in Palestine Exchange," M.S. thesis, Islamic University of Gaza, Faculty of Commerce, (In Arabic), 2018.
[7] S. Al-Shammari, Banking Operations Management: Approaches and Applications, Elixir Electronic Library. (In Arabic)
[8] G. Ghadeer, Advanced Data Analysis Using IBM SPSS Statistics, 2nd ed. (In Arabic), 2022.

[9] A. Bouabdelli, Commercial Bank Management Policies and Indicators, Dar Al-Janan for Publishing and Distribution. (In Arabic)
[10] D. Dahham and T. Ateiah, "Determinants of Credit Facilities in Iraqi Commercial Banks for the Period 2010–2019," Journal of Financial and Accounting and Administrative Studies, (In Arabic). vol. 7, no. 01, pp. 158–175, 2020.
[11] A. Gado and M. Mihoub, "Evaluating the Efficiency and Effectiveness of Financial Performance in Commercial Banks Using Financial Ratios: A Study of a Group of American Banks for the period 2010–2019," Journal of Financial and Accounting and Administrative Studies, (In Arabic), vol. 8, no. 02, pp. 575–594, 2021.
[12] A. Kanaan, Money, Banking and Monetary Policy, Damascus University, (In Arabic), 2011.
[13] J. Khattab, Restructuring Banks: An Applied Study, Dijlah Publishing and Distribution House, (In Arabic), 2009.
[14] M. Marhej, Bank Management 1, Tishreen University, Faculty of Economics, (In Arabic), 2016.
[15] B. Mansour, "The Impact of Bank Deposits and Loans on the Profitability of Commercial Banks: A Standard Applied Study for the National Bank of Yemen and the International Bank of Yemen," Al-Saeed University Journal of Humanities and Applied Sciences, (In Arabic), vol. 6, no. 2, pp. 253–281, 2023.
[16] R. Masoudi and A. Al-Tahami, "The Role of Banks in Improving the Performance of Economic Institutions: A Case Study of the National Bank of Algeria BNA Ouargla," Master's thesis, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria, 2013.
[17] T. Mohamed, Banking Reform for Islamic and Conventional Banks in Light of Basel III Resolutions, Tanta University, (In Arabic), 2020.
[18] A. Mohammad and A. Hamid, "The Impact of Credit Risk on Cash and Contractual Credit Facilities," Journal of Economics and Administrative Sciences, (In Arabic), vol. 26, no. 119, pp. 120–140, 2020.
[19] O. Nakkar, A. Khalaf, and S. Sabe alarab, "The Impact of Financial Risks in the Degree of Banking Safety in Private Commercial Banks in Syria: Case study of the Bank Audi Syria," Journal of Hama University, (In Arabic), vol. 2, no. 11, pp. 147–161, 2019.
[20] M. Omran, "The Effect of Banking Risks in the Degree of Banking Security in the Commercial Banks Operating in Syria Proposed Model," Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, (In Arabic), vol. 37, no. 1, pp. 461–482, 2015.
[21] S. Dahoui, The Role of Loans in Activating Investments: An Applied Study at the Algerian Popular Credit Bank (CPA), Master's thesis, Abu Bakr Belkaid University, (In Arabic), 2014.
[22] L. Zaher, "The Impact of Liquidity and Efficiency of Administrative and Financial Solvency on the Profitability of Private Banks Listed in the Damascus Securities Exchange," Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, (In Arabic), vol. 36, no. 6, pp. 393–411, 2014.
[23] M. Alajlouni, "Impact of Risk on the Degree of Banking Safety in Traditional Jordanian Banks 2000–2011," Global Journal of Management and Business Research: C Finance, vol. 14, no. 3, pp. 29–36, 2014.
[24] M. Al-afeef and A. AL-Ta'ani, "The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005–2016)," International Journal of Economics and Finance, vol. 9, no. 9, pp. 102–110, 2017.
[25] S. Subalakshmi, "Financial Ratio Analysis of SBI (2009–2016)," ICTACT Journal on Management Studies, vol. 4, no. 1, pp. 698–704, 2018.

Websites:

1. Damascus Stock Exchange: **www.dse.sy**
2. Central Bank of Syria: **www.cb.gov.sy**